

الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية

أ. بوخاري لحو أ.د بوجلال محمد

- جامعة برج بوعريبيج - جامعة المسيلة

Lah.bouk@yahoo.fr

Abstract:

In recent times, many scientists and Islamic scholars stress on the importance of gold standard and Gold Dinar as a medium of exchange. Some countries, such as Malaysia took the initiative in coordination with some Islamic countries to put forward this idea and entered into force after the crisis in Southeast Asia in 1997.

This study, tries to clarify the notion of the gold dinar system and its mechanism as tool to settle the payments in bilateral or multilateral exchange between Islamic countries.

Key words: gold dinar, Bilateral Payments Arrangements, multilateral Payments Arrangements, money, the US Dollar.

المخلص:

بعد الدعوات المتكررة للعلماء والفقهاء المسلمين في الوقت الراهن والتأكيد على أهمية معيار الذهب والدينار الذهبي كوسيط للتبادل، بادرت بعض الدول كماليزيا، بالتنسيق مع بعض الدول الإسلامية إلى طرح هذه الفكرة وإدخالها حيز التنفيذ، وذلك بعد أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظام الدينار الذهبي، وآلية عمله كأداة لتسوية المدفوعات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول الإسلامية، وإبراز المكاسب والمنافع المحصلة نتيجة استخدامه، بالإضافة إلى العوامل التي ستساهم في إنجاحه.

الكلمات المفتاحية: الدينار الذهبي، المدفوعات ثنائية الأطراف، المدفوعات متعددة الأطراف، النقود، الدولار الأمريكي.

تمهيد:

إن المتأمل لواقع الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي خلال العقود القليلة الماضية، يجد ظاهرة الأزمات الدائمة بالإضافة إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية أوصلت النظام النقدي الدولي إلى حافة الانهيار. ينادي اليوم الكثير من المفكرين وصناع القرار على اختلاف توجهاتهم بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي، وبمرور الوقت تزايد عددهم وذلك كحل للمشاكل المختلفة التي نجمت عن استخدام النقود الورقية، كموريس أليه (Maurice Allais)، ورون بول (Ron Paul) العضو في الكونغرس الأمريكي عن الحزب الجمهوري والمرشح السابق للرئاسيات الأمريكية عن الحزب سنة 2008 والذي يعتبر من أشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بسياساتها النقدية والدولار كما توقع روبرت مندل (Robert Mundel) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999 بالعودة مرة أخرى إلى الذهب في القرن 21 لكن بصيغة جديدة. وحديثا بدأت الأصوات في العالم الإسلامي تدعو إلى استخدام الدينار الذهبي وعقدت من أجل ذلك العديد من الملتقيات الدولية لدراسة الفكرة وإخراجها إلى أرض الواقع.

بعد أزمة جنوب شرق آسيا وما تركته من آثار مدمرة على اقتصادات جنوب شرق آسيا، ارتفعت الأصوات من العالمين الغربي والإسلامي المنادية بالعودة إلى الذهب مرة أخرى، فقد أصبح من الواضح أن النظام النقدي العالمي بملامحه الراهنة هو نظام هش جرد النقود من قيمتها الفعلية وأصبحت أوراق تطبع دون وجود قيمة فعلية لها. بالإضافة إلى السياسة المنتهجة للولايات المتحدة الأمريكية من وسائل وخطط للهيمنة على النظام المالي العالمي من خلال فرض الدولار كمخزن للقيمة دون وجود مقدرة حقيقية للدولار للقيام بهذا الدور، لذلك قام رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي كبدل عن الدولار الأمريكي كعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة. ولذلك فالتساؤل الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

هل يمكن للدينار الذهبي الإسلامي أن يكون أداة فاعلة في تسوية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية، وبالتالي تحقيق الوحدة النقدية الإسلامية والتخلص من هيمنة الدولار الأمريكي؟ وما هي المنافع والمزايا التي يحققها الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات؟
فرضيات الدراسة:

يضع الباحث الفرضيات التالية للاختبار في هذه الدراسة:
الدينار الذهبي عملة جيدة تتمتع بالاستقرار والثبات النسبي، بالإضافة إلى أنها تمثل موروثا حضاريا مشتركا يسهل الوحدة النقدية بين الدول الإسلامية.
سيشكل استعمال الدينار الذهبي الإسلامي في تسوية المعاملات التجارية بين الدول الإسلامية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الوحدة النقدية الإسلامية.
يساهم الدينار الذهبي في رفع حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى وذلك لعدة أسباب منها: المنحى العالمي المتزايد للمطالبة بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي نتيجة الفوضى السائدة في العلاقات النقدية الدولية. يرى الاقتصاديان روبرت مندل (Robert Mundel) و موريس ألييه (Maurice Allais) الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد ضرورة إجراء إصلاح مناسب للنظام النقدي الدولي جدير بأن يساهم في المستقبل بتحقيق التوازنات الكبرى، ويرى ألييه أن هذا الإصلاح يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي يمكن إجمالها فيما يلي: التخلي بصورة كاملة عن الدولار بوصفه وحدة حساب وأداة تبادل ومخزن قيمة على الصعيد الدولي، وضرورة استعادة دور الذهب في النظام المالي العالمي، التخلي بصورة كاملة عن نظام الصرف العائم والأخذ بنظام صرف ثابت قابل للمراجعة عند اللزوم وأخيرا التوجه التدريجي نحو إنشاء وحدة نقد حسابية مشتركة على الصعيد الدولي. وهي الخصائص التي تتوفر في الدينار الذهبي.

- حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة بمجموعة الدول الإسلامية المساهمة في التجارة والمتفقة على تسوية المدفوعات بالدينار الذهبي، في حين أن الحدود الزمنية للبحث فتمتد من سنة 2003 و هو تاريخ إدخال الدينار الذهبي حيز التنفيذ، إلى غاية سنة 2012 وذلك فيما يتعلق بالطلب على الذهب.

- أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:
العمل على الإجابة على الإشكالية المطروحة وهي: هل يمكن للدينار الذهبي الإسلامي أن يكون أداة فاعلة في تسوية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية وبالتالي تحقيق الوحدة النقدية الإسلامية والتخلص من هيمنة الدولار الأمريكي؟
العمل على إحياء أحد موروثات الحضارة الإسلامية العظيمة والتمثلة في الدينار الذهبي الإسلامي كأداة لتسوية المبادلات التجارية بين مختلف الدول الإسلامية وبالتالي تقليص الهيمنة والتبعية الاقتصادية للغرب.
إبراز فوائد إقبال الدول الإسلامية على الدينار الذهبي الإسلامي، من خلال التعامل في نظام نقدي دولي مستقر.
محاولة إيجاد حل للفوضى التي يعيشها النظام النقدي الدولي، نتيجة المضاربات المختلفة في سوق العملات، وذلك لغياب عملة تقوم على قيمة حقيقية في التعامل وتسوية المبادلات التجارية.
منهج الدراسة:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بما يتماشى مع طبيعة الدراسة.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في أربعة محاور رئيسية، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى صفة النقود الإسلامية والدينار الذهبي تاريخيا، ثم استعرضنا في المحور الثاني عودة الاهتمام بالذهب والدينار الذهبي وآلية عمل الدينار الذهبي، وفي المحور الثالث تعرضنا إلى آلية عمل الدينار الذهبي، أما المحور الرابع والأخير فقد بين مزايا وفوائد التعامل بالدينار الذهبي، وفي الأخير اختتم البحث بمجموعة من النتائج والمقترحات.

أولاً: صفة النقود الإسلامية والدينار الذهبي:

كثيراً ما عبر العلماء عن ضرورة ثبات النقود، بأن تكون معياراً مستقراً لا يزيد ولا ينقص لأنها مقياس للقيم فيجب أن يكون منضبطاً كمقياس الطول والكيل والوزن والإخلال بمبدأ الثبات من شأنه أن يحدث خللاً في وظائف النقود، لاسيما في صلاحيتها لأن تكون ديوناً في الذمة، فلما صارت النقود دراهم مغشوشة وفلوساً نحاسية ونقوداً ورقية تار اهتمام العلماء برواجها وكسادها ونفاقها وفقدانها وغلاتها ورخصها سعياً وراء تحقيق العدالة بين المدين والدائن.

وقبل أن يطل علينا الدولار ويهيمن على العالم كان للمسلمين تراث في استخدام النقود حتى الخلافة العثمانية، فقد استخدمت أثناء حياة الرسول القطع الذهبية البيزنطية والدرهم الفضية الساسانية، إلى أن قام عبد الملك بن مروان في عصر الدولة الأموية بضرب أول دينار إسلامي، فعبد الملك بن مروان هو أول من ضرب النقود العربية الخالصة وجعلها متداولة بين الناس بصورة رسمية وسحب النقود التي كان يجري بها التعامل من قبل فأبطل العملة الفارسية والرومانية ورفعها من الأسواق وصارت العملة موحدة في جميع الأقطار وأمر بضرب النقود المعربة سنة 74هـ، وبقي الدينار الذهبي عملة الخلافة الإسلامية إلى غاية سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924. iii.

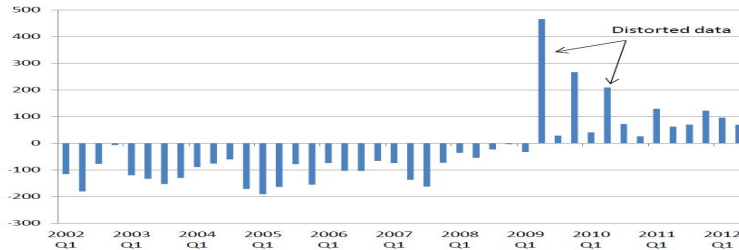
ثانياً: عودة الاهتمام بالذهب والدينار الذهبي

عاد الاهتمام بالذهب مجدداً بعد محاولة إبعاده عن النظام المالي العالمي بقرار نيكسون سنة 1971، فقد أدى انعدام الثقة والأزمات المتكررة إلى تزايد طلب البنوك المركزية على الذهب من جهة، واقتراح الدينار الذهبي كعملة دولية من جهة أخرى.

2-1 تزايد طلب البنوك المركزية على الذهب بعد أزمة الرهن العقاري:

شهدت احتياطات الذهب نمواً معتبراً، حتى أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد نمت بين الربع الرابع من سنة 2007 والربع الأول من سنة 2012 بنسبة 4,3 بالمائة، أي بزيادة قدرها 1286 طناً، كما يوضح الشكل رقم (01)، ويتضح من خلال بيانات مشتريات الذهب للبنوك المركزية أنه خلال سنة 2010 بلغت 100 طن، لتقفز في سنة 2011 إلى 400 طن، تحولت البنوك المركزية بعد عقود من كونها البائع الرئيسي للذهب إلى المشتري الرئيسي له. أما عن المشترين الرئيسيين للذهب خلال هذه الفترة فهي كما يلي: الصين (454 طن) ثم روسيا (445 طن)، بالإضافة إلى الهند والمملكة العربية السعودية والمكسيك وتركيا التي أضافت أكثر من 50 طن لاحتياطياتها. iv. فقد أصبح الذهب أكثر جاذبية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الشكل رقم (01): مشتريات الذهب الرسمية للبنوك المركزية الوحدة: طن



Source: World Gold Council. NB data for 2009 Q2 and 2012 Q2 distorted.

2-2 الدينار الذهبي يعود من ماليزيا

عانت ماليزيا وولايات أزمة جنوب شرق آسيا، مما جعلها تفكر جدياً في طرح بدائل وإصلاح للنظام النقدي الدولي، تبلورت هذه المقترحات في نظام الدينار الذهبي الذي سنتعرض له بالتفصيل فيما يلي.

2-2-1 أسباب ودوافع العودة إلى الدينار الذهبي

بعد أزمة جنوب شرق آسيا وما تركته من آثار مدمرة على اقتصادات جنوب شرق آسيا قام رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي v كبدل عن الدولار الأمريكي كعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة.

وهذا ما بادرت به ماليزيا باقتراحها لنظام الدينار الذهبي الذي يستهدف تسوية المدفوعات التجارية الدولية بين الدول الإسلامية وتقليص هيمنة الدولار الأمريكي وإعادة استخدام الذهب كعملة دولية في العالم بدلاً منه؛ لأن أسعار العملات الورقية في تذبذب مستمر وليست كالذهب الذي يحمل قيمته من خلال امتلاكه كمعدن ثمين لهذه الفكرة وأعلن مهاتير أن ماليزيا ستستخدم الدينار الذهبي الإسلامي في مجال تجارتها الخارجية بدلاً عن الدولار

الأمريكي بداية من سنة 2003، بينما سيظل الرنغيت الماليزي مستخدماً في المعاملات المحلية. وقد أكد مهاتير مرات عديدة على رغبته لتحقيق حلم الدينار الذهبي كعملة موحدة للدول الإسلامية، وأن بلاده ستمضي قدماً في هذا المشروع، وذلك كأساس عملي لقيام كيان تجاري إسلامي، عن طريق العملة الموحدة، ونظام الدفع الإلكتروني الموحد والسوق التجارية المشتركة، والاستثمارات المالية الإسلامية.

2-2-2 لماذا الدينار الذهبي بدل الدينار الإسلامي؟

تم الاتفاق على استخدام مصطلح الدينار الذهبي بدل الدينار الإسلامي، وذلك بسبب استخدام البنك الإسلامي للتنمية لمصطلح الدينار الإسلامي كوحدة تحاسب، وتقدر قيمتها بوحدة حقوق سحب خاصة، لذلك استخدم مصطلح الدينار الذهبي بدل الدينار الإسلامي لتمييزه عن دينار البنك الإسلامي للتنمية، كما أن الدينار الذهبي أكثر حيادية حيث من المنتظر استخدامه لتسوية المدفوعات مع البلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تجدر الإشارة إلى أن الدعوة لتبني الدينار الذهبي قد تركت أثراً إيجابية في المجتمع الماليزي، فقد زاد الوعي بخصوص الدينار الذهبي وهذا ما يتجلى من خلال قبول الفكرة وتجسيدها محلياً من خلال تبني محافظتين في ماليزيا للدينار الذهبي حيث يتم تداوله إلى جانب الرينغيت الماليزي في انتظار انضمام الدول الإسلامية الأخرى لتجسيد المشروع كما هو مقترح، فعلى سبيل المثال يوجد في ماليزيا اليوم خمس وكالات لسك الدينار الذهبي وهي: الدينار الذهبي الإسلامي، دار السك الملكية للدينار الذهبي، الدينار الذهبي لكيلانتان، الدينار العمومي، وحديثاً الدينار الذهبي لمعظم شاه في محافظة قداه. أما بخصوص وزن ونوعية وحجم الدينار الذهبي فقد تم إتباع دينار عمر بن الخطاب وهو يشبه أول دينار تم سكه في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان. vii

ثالثاً: آلية عمل الدينار الذهبي

يهدف نظام الدينار الذهبي إلى تسوية المدفوعات التجارية الدولية بالذهب بدل العملات الورقية الممثلة في احتياطات الصرف كالدولار، وإنما يتم تسوية المدفوعات على أساسه فقط بالاعتماد على وزن وعتار الدينار الذهبي التاريخي وهو 4,25 غرام (22 قيراط أو الذهب 916). viii

اقترح في البداية استخدام الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات الثنائية للتجارة مع الدول التي وقعت فعلياً ترتيبات الدفع الثنائية (BPAs - Bilateral Payments Arrangements system)، ومع مرور الوقت سوف يتم توسيع هذا الإجراء إلى ترتيبات الدفع متعددة الأطراف (MPA Multilateral Payments Arrangements system) وهي ترتيبات شبيهة بترتيبات الدفع الثنائية ولكن بمشاركة أوسع للعديد من الدول، ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية:

3-1 ترتيبات الدفع الثنائية: (BPAs)

يقوم بلدان بتوقيع اتفاقية ثنائية، ولتكن ماليزيا والسعودية وذلك لتسوية المدفوعات الثنائية والتي بموجبها سيتم تسوية الموازين التجارية بينهما كل ثلاثة أشهر. تقوم التجارة على أساس الدينار الذهبي. تحديد قيمة الدينار الذهبي، بالاعتماد على وزن وعتار الدينار الذهبي التاريخي وهو 4,25 غرام (22 قيراط أو الذهب 916).

يتلقى المصدرون الماليزيون قيمة صادراتهم بالرينجيت الماليزي، حيث يدفع لهم البنك المركزي الماليزي قيمة صادراتهم بتاريخ التصدير، وذلك بسعر صرف بين الرينجيت والدينار الذهبي يوم التصدير، ويقوم بنك نيقارا (البنك المركزي لماليزيا)، بتسجيل قيد مدين على البنك المركزي السعودي. وبالمثل يقوم المستوردون بدفع قيمة وارداتهم بالرينجيت إلى البنك المركزي الماليزي. يقوم البنك المركزي السعودي بنفس الخطوات التي قام بها بنك نيقارا، فيما يتعلق بصادراته و وارداته مع ماليزيا.

في نهاية الثلاثي الأول، على سبيل المثال في 31 مارس، كانت إجمالي الصادرات من ماليزيا إلى السعودية 2 مليون دينار ذهبي وكانت إجمالي الصادرات السعودية إلى ماليزيا 1,8 دينار ذهبي.

لذلك سيتعين على البنك المركزي السعودي في 31 مارس دفع ما قيمته 0,2 مليون دينار ذهبي، فإما يقوم بتحويل 0,2 مليون دينار ذهبي إلى حساب البنك المركزي الماليزي، أو دفع ما قيمة ذلك بالدولار أو اللين أو أي عملة أخرى على أساس سعر الصرف هذه العملة مقابل الدينار الذهبي بتاريخ التصدير.

ما يستفاد من خلال هذه الآلية، أن القيمة الإجمالية المحولة هي 0,2 مليون دينار بدل 3,8 مليون دينار حجم التجارة الكلي، وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لاحتياطات الصرف، حيث يمكن للدولة التي لا تتوفر على احتياطات ضخمة المساهمة في التجارة الخارجية في ظل هذه الآلية.

2-3 ترتيبات الدفع متعددة الأطراف (MPA):

تشبه هذه الآلية ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف إلا أنها تضم عددا أكبر من الدول كما تكون أكثر فعالية من ترتيبات الدفع الثنائية.

ولتوضيح فعالية ترتيبات الدفع متعددة الأطراف، لنفترض وجود ثلاثة بلدان تتعامل تجاريا وهي ماليزيا والسعودية ومصر.

بافتراض أن حجم التجارة بين ماليزيا والسعودية هو نفسه في ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف، يضاف إلى ذلك التجارة مع مصر على النحو التالي:

الجدول رقم (01): التجارة البينية متعددة الأطراف الوحدة: مليون دينار ذهبي

إجمالي الصادرات	مصر	السعودية	ماليزيا	الصادرات إلى
3,5	1,5	2	x	ماليزيا
	2	x	1,8	السعودية
3,4	x	1,7	1,7	مصر
10,7	3,5	3,7	3,5	إجمالي الواردات

المصدر: Ahamed Kameel Mydin Meera, The theft of nations : Returning to Gold, Pelandum publications, Malaysia, 2004, p. 93.

يتضح من الجدول رقم (01) أن حجم التجارة بين الدول الثلاث قد بلغ 10,7 مليون دينار ذهبي، في حين أن المدفوعات الصافية من خلال ترتيبات الدفع متعددة الأطراف قدرت بـ 0,1 مليون دينار كما يتضح من الجدول التالي.

الجدول رقم (02): ترتيبات الدفع متعددة الأطراف بالدينار الذهبي

المدفوعات الصافية	الواردات	الصادرات	
لا شيء	3,5	3,5	ماليزيا
+ 0,1	3,7	3,8	السعودية
- 0,1	3,5	3,4	مصر

المصدر: ibid, p 93.

أي أن التحويل الوحيد الذي سيتم من خلال هذه العملية هو قيام مصر بدفع 0,1 مليون دينار إلى السعودية. وهو ما يسمح بتوفير كمية ذهب كبيرة.

كما يمكن تحسين آلية عمل الترتيبات متعددة الأطراف من خلال تأجيل عملية التسوية كل ثلاثة أشهر، حيث يمكن تسوية المدفوعات النهائية في نهاية السنة، وهذا ما يوفر لبلد ما كانت وارداته أكبر من صادراته في أحد الثلاثيات بأن يستفيد من تغير وضعه في الثلاثي الذي يليه، وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لاحتياطات الصرف وتقليل كمية التحويلات إلى أدنى حد ممكن. ix

رابعاً: مزايا وفوائد التعامل بالدينار الذهبي:

إن اعتماد الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات سيحقق العديد من المزايا وللمتعاملين به، فالدينار الذهبي يلعب دور وحدة التحاسب، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون كالعلة المشتركة من خلال تخفيض المضاربة وعمليات التحكيم بين العملات الوطنية، فعلى سبيل المثال إذا وافقت ثلاث دول على استخدام نظام الدفع بالذهب فهذا أقرب لأن تصبح العملات الثلاث عملة واحدة وهذا ما ينتج عنه تخفيض كبير لعمليات المضاربة والمراجعة أو التحكيم، وبالتالي زيادة الفعالية الاقتصادية.

كما يساعد نظام الدينار الذهبي على تخفيض تكاليف المعاملات إذ أنه لا يتطلب سوى إجراء تسجيلات محاسبية فقط، كما يمكن القيام بالمعاملات المختلفة باستخدام وسائط الكترونية بأقل تكلفة ممكنة، يضاف إلى ذلك

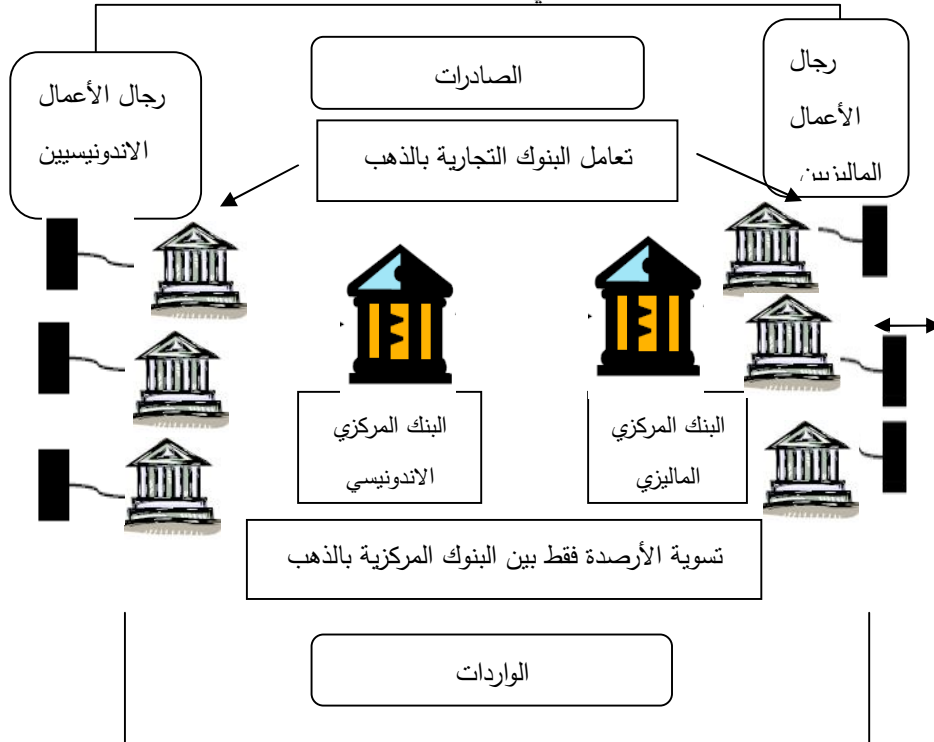
أنه على مستوى المعاملات التجارية الدولية تختفي التكاليف الخاصة بمعاملات الصرف، كالفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع في أسواق الصرف، بعبارة أخرى يمكن أن يجلب الدينار الذهبي استقراراً في أسعار الصرف. وحسب روبرت مندل فإن تقلب أسعار الصرف تمثل التهديد الرئيسي للازدهار والانتعاش الاقتصادي العالمي. xi

كما توصلت العديد من الدراسات، (مندل 1997) إلى أن استقرار أسعار الصرف يجعل الشركات التي تقع في منطقة عملة مثلى تحافظ في المدى الطويل على ميزتها التنافسية وبالتالي يمكنه أن يلعب دور النقد الدولي المستقر، وهو ما يفقده النظام النقدي والمالي العالمي القائم على أسعار الصرف العائمة، كما يمكن للذهب أن يرفع من حجم المبادلات التجارية، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن الاتحادات النقدية ترفع من حجم التجارة، فقد توصل كل من لوبيز كورفا ومسندر (Lopez-Cordova and Meissner) سنة 2003 إلى أن النظام النقدي السلعي (Commodity Money Regime) والاتحادات النقدية تؤدي إلى زيادة حجم التجارة بشكل كبير جداً.

كما سيقضي تماماً على مخاطر الصرف وتقلبات العملة وهو ما يجنب المتعاملين في التجارة الخارجية تكاليف اللجوء إلى التحوط كما أن تكاليف الصفقات تنخفض إلى حد كبير نتيجة أدائها إلكترونياً، وهو ما يوضحه الشكل رقم (02).

بالإضافة إلى المزايا المذكورة فإن الدينار الذهبي يمكن أن يرفع من حجم التجارة البينية من خلال ثلاثة طرق ممكنة:

أولاً/ الاستقرار النسبي لسعر الذهب وثبات قوته الشرائية يمكن أن يكون لها تأثير من جانبيين: فمن ناحية التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار تكون تحت السيطرة الشكل رقم (02): آلية تسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي



Source: Ahmed Kameel Mydin Meera, Hedging Foreign Exchange Risk with Forwards, Futures, Options and the Gold Dinar: A Comparison Note, the Edge, Malaysia, p. 15.

وهو ما ينتج عنه معدل تضخم منخفض، ومن ناحية أخرى هناك توافق بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي في الاقتصاد وهو ما يساعد على التحكم في ارتفاع وانخفاض قيمة النقد.

ثانياً/ إن تبني ترتيبات الدفع متعدد الأطراف سيكون أكثر فعالية في تقليل كمية الذهب المطلوبة للتجارة، بالإضافة إلى أنه يفترض عند تبني نظام الدفع متعدد الأطراف قيام مختلف الدول الأعضاء في كتلة الدينار الذهبي بمساعدة بعضها البعض، مما يكون له تأثير على حجم التجارة، وهو ما يجعل الدينار الذهبي يلعب دور

العملة المثلى إذا انضمت إليه العديد من الدول، وقد ذهب مندل في نظريته الشهيرة منطقة العملة المثلى بأن الدول التي تكون منطقة عملة مثلى ستخفض تكاليف المعاملات في التجارة، وكلما زاد عدد الدول في المنطقة زادت الفعالية، وحسب دراسة (Luthfi) فقد ارتفعت فعالية الدينار الذهبي من 76,68 بالمائة إلى 80,09 بالمائة بعد انضمام أربع دول أخرى إلى كتلة الدينار الذهبي. xii

ثالثاً/ بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، فإن نجاح التجارة الدولية يعتمد أيضاً على قوة التفاوض الدبلوماسية، فنجاح الدينار الذهبي سيكسب الدول الإسلامية والنامية قوة تفاوضية جيدة. في مفاوضاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة، خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة العالمية غير العادلة. فكما هو معروف، تستخدم الدول الصناعية الكبرى وضعها في المنظمة العالمية للتجارة لحماية مصالحها الاقتصادية. يرى جوزيف ستيجليتز أن الدول المتقدمة تزعم فتح حدودها للدول النامية وحرية الولوج إلى أسواقها، في حين أن الواقع مخالف لذلك تماماً فهي تسمح فقط بدخول منتجات الدول الصناعية خصوصاً فيما يتعلق بالمنسوجات والمنتجات الزراعية، لذلك يعتبر تبني الدينار الذهبي مصدر ثقة وقوة جديد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يكسبها قوة تفاوضية كبيرة مع شركائها التجاريين، خصوصاً البلدان المتقدمة منها. وهو ما ينشأ عنه ليس فقط دعم التجارة البينية وإنما حتى التجارة الكلية. xiii

بالنظر إلى مقومات نجاح هذه العملة نجد أن هناك العديد من العوامل التي ستساعد على إرساء التعامل بها على الصعيد الدولي، حيث يمكن إدراجها في النقاط التالية:

الأثر السلبي الذي يتركه استخدام الأوراق النقدية، والتي لا تستند في الحقيقة إلى شيء يحفظ قيمتها، وهو ما يجعلها غير ملائمة كأداة لتسوية المبادلات الدولية وهو ما يجعل استخدامها مرفوضاً.

الأثار الايجابية التي ستركها استخدام الدينار الذهبي الإسلامي، حيث أن دخول الدينار الذهبي إلى التداول الدولي سيجعله مقبولاً لدى الجميع دون الخوف من تغير قيمته لأن المعدن النفيس يحمل قيمته في ذاته، وهذا ما سيشرح على زيادة المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية نفسها وبين بقية دول العالم.

كون النظام المصرفي والنظام النقدي الورقي نظام يقوم على خلق النقود وهو نظام غير عادل وغير مستقر، ويرجع العديد من الاقتصاديين أن سبب المشاكل والأزمات إلى ضعف هذا النظام، الذي ينبع من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود بشكل غير محدود.

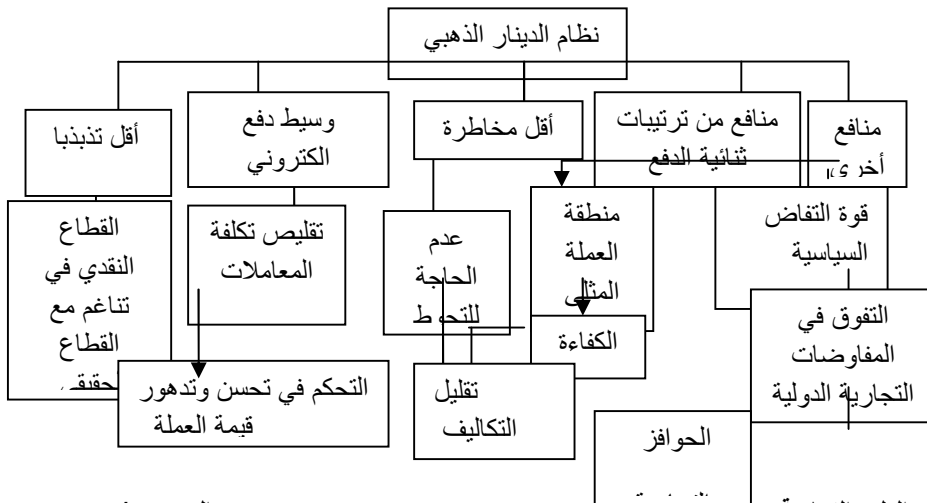
الاستقرار النقدي: يعتبر القضاء على آلية (خلق_ تدمير النقود) أحد أهم مزايا التي يوفره الدينار الذهبي، ويمكن للدينار الذهبي أن يلعب دور مخزن للقيمة أفضل بكثير من النقود الورقية في الاقتصاد القائم على أسعار الفائدة.

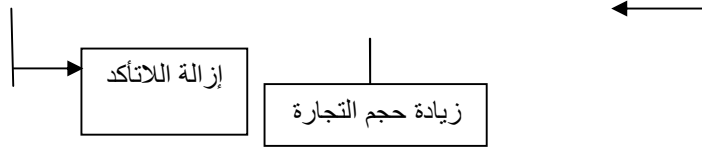
تقليل الأثار السلبية للدورة الاقتصادية: تتم كل المعاملات في ظل الدينار الذهبي في القطاع الحقيقي بأموال فعلية، على خلاف نظام النقدي الورقي القائم على سعر الفائدة وبطاقات الائتمان، أي أن الدينار الذهبي على خلق التناغم بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.

الدينار الذهبي وسيط تبادل بامتياز: بما أن الذهب يسعر ويثمن عالمياً من كل الناس باختلاف لغاتهم ومعتقداتهم، سيمكن الدينار الذهبي من لعب دور النقد العالمي بامتياز. xiv

إن استخدام الدينار الذهبي سيقوي من الشعور بروابط الأخوة بين المسلمين وهو ما سيشرح على التقريب بين المسلمين في العالم وزيادة حجم التبادل بينهم، كما سيساهم في فك الارتباط بالدول غير الإسلامية أي التخلص من الهيمنة والتبعية الاقتصادية للغرب.

الشكل رقم (02): دور الدينار الذهبي في زيادة حجم التجارة البينية





المصدر: Luthfi Hamidi, Would implementation of gold dinar affect trade among OIC countries, International Association for Islamic Economics, Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 2009, p. 58.

بعض الدول العربية تتبع النفط بالدولار الأمريكي الذي يشهد تراجعاً مستمراً في قيمته، وبالتالي يمكن للدول العربية المصدرة للنفط المطالبة بتسديد قيمة صادراتهم النفطية بالدينار الذهبي مما يجعلها في وضع أقوى، ومن جهة أخرى ستحذو دول أخرى باستخدام الدينار الذهبي كونه يتمتع بالقبول والاستقرار.

مستوى القابلية الذي سيحظى به الدينار الذهبي في التعامل بين الدول الإسلامية والتي تتجاوز 57 دولة (عدد الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي) وبالتالي يمكن التخيل كم سيكون حجم التعامل بالدينار الذهبي والاستغناء عن الدولار الأمريكي. xv

التخفيض التنافسي للعملة العالمية أو ما يعرف الآن بحرب العملات، هذا ما يدفع إلى انعدام الثقة بين الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة والصين، مما يجعل احتمال الاستعانة بعملة مرجعية في المستقبل القريب أمراً ممكناً جداً كما أشار إلى ذلك مندل، وهو ما يضاعف من حظوظ نجاح الدينار الذهبي.

يساهم الدينار الذهبي في التقليل من عمليات المضاربة والمراجحة التي تلحق خسائر كبيرة بالمعاملين في التجارة الخارجية، إذ يمكن للدينار الذهبي أن يلعب دور العملة المشتركة مما يسمح بتفادي مخاطر الصرف، مما يقوي ويُرسى الاستقرار في الاقتصاد العالمي. وبالتالي الاستغناء عن الدخول في عقود تغطية مستقبلية (مستقبلية، خيارات الصرف، عقود المبادلات) وذلك لاستقرار قيمة العملة الذهبية. xvi

بينت العديد من الدراسات الميدانية (مندل 1997) xvii أن عدم استقرار أسعار الصرف تمثل أكبر تحدٍ للاستقرار الاقتصادي العالمي، كما توقع استرجاع الذهب لدوره في النظام النقدي الدولي في المستقبل القريب. لا يتطلب إتباع هذا النظام الاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة، كما يمكن للبلدان التي لا تمتلك احتياطي من الذهب من المشاركة في التجارة الدولية.

تتميز البلدان الإسلامية بتشكيلة واسعة من الإنتاج والتجارة، فالبعض منها يركز على التجارة وقطاع الخدمات معتمداً على ثرواتها النفطية الضخمة، والبعض الآخر يركز على إنتاج المواد الأولية، والغالبية منها تعتمد على الزراعة، وحسب ويليامسون الذي توصل في العديد من الدراسات أن حجم التجارة في الدول النامية يتأثر بشكل كبير جداً بعدم استقرار أسعار الصرف، لذلك يعتبر تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بإلغاء تكاليف الصرف والرقابة على الصرف من خلال العملة المشتركة سيحقق مكاسب كبيرة في التجارة للدول النامية.

سيشكل اتحاد العملة ممثلاً في الدينار الذهبي درعاً لحماية الأصول المالية للمسلمين من الانخفاض المستمر لقيمة العملات الورقية، فلو تم تسعير الأصول المختلفة بالدينار الذهبي، فإنها ستكون أكثر استقراراً من الدولار واليورو وحمايتها من الخسائر الرأسمالية الناجمة عن تدهور القوة الشرائية للنقود الورقية. يمكن تفادي الخسائر التي يتكبدها الأفراد والمؤسسات الإسلامية نتيجة تجميد أموالهم من طرف القوى الكبرى خدمة لأهدافها الخفية، وذلك من خلال سحب هذه الودائع من البنوك الغربية وتحويلها إلى الدينار الذهبي الذي يعتبر عملة محايدة ومستقرة.

لا تلقى عملات البلدان الإسلامية قبولا عاماً وتداولاً في أسواق الصرف العالمية وتسوية المدفوعات الرأسمالية، إذ يحظى الدولار بهذه الخاصية في حين أنه لا يحمل أي قيمة ذاتية في حين أن الدينار الذهبي سيكون مدعوماً 100 بالمائة بالذهب، أي قيمته الذاتية كاملة 100 بالمائة، وهذا ما يشجع الناس من الدول الإسلامية وغير الإسلامية على تحويل أموالهم من الدولار واليورو إلى الدينار الذهبي وهو ما قد يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من الدول الغربية إلى الدول الإسلامية. وهو ما يسمح للدينار الذهبي بكسب الاعتراف الدولي، ويحصل كل بلد عضو في الاتحاد على مزايا هذا الاعتراف، وبالتالي ظهور الدينار الذهبي كمنافس للدولار واليورو في الأسواق المالية الدولية، سيتمكن من تحويل الموارد إلى العالم الإسلامي نظراً إلى المصداقية والموثوقية التي يتمتع بها الدينار الذهبي مقارنة بالنقود الورقية. xviii

أثبتت أشهر دراسة حول القوة الشرائية للذهب (Roy Jastram) ثبات القوة الشرائية للذهب، وذلك لأكثر من خمسة قرون مستمرة بداية من سنة 1560 وإلى غاية 2007، فعلى سبيل كان المستوى العام للأسعار في الولايات

المتحدة الأمريكية سنة 1930 هو نفسه سنة 1800، وفي بريطانيا بقي المؤشر العام للأسعار عند مستوى 100، سنة 1930 والذي كان عليه سنة 1717 سنة تاريخ تبني قاعدة الذهب. XIX

النتائج والمقترحات:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج دفعته إلى تقديم مجموعة من المقترحات.

أولاً: النتائج

ارتبطت نتائج الدراسة بشكل تام بالفرضيات المطروحة أعلاه، فعلى خلاف النقود الورقية يتمتع الدينار الذهبي بالاستقرار وثبات قوته الشرائية، مما يجعله يحوز جميع خصائص النقد الجيد وقبوله كأداة لتسوية للمدفوعات بين الدول الإسلامية. كما يعتبر الدينار الذهبي موروثاً حضارياً بامتياز، فهو عملة الخلافة الإسلامية منذ ظهور الإسلام و إلى غاية سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924.

توصلت الدراسة إلى أن تبني نظام الدفع متعدد الأطراف باستخدام الدينار الذهبي يعتبر لبنة أساسية في تحقيق الوحدة النقدية الإسلامية، ففي حالة اتفاق مجموعة من الدول على استخدام نظام الدفع بالدينار الذهبي فهذا أقرب لأن تصبح العملات عملة واحدة، مما يجنب تعدد العملات في تسوية المدفوعات وهو ما ينتج عنه اختفاء عمليات المضاربة والمراجعة أو التحكم.

توصلت الدراسة إلى أن الدينار الذهبي يساهم في الرفع من حجم التجارة البينية للدول الإسلامية نظراً لتجنب مخاطر سعر الصرف وتحويل العملة، كما يلعب الدينار الذهبي دور العملة المثلى، مما يخفض تكاليف المعاملات في التجارة.

نجاح الدينار الذهبي سيكسب الدول الإسلامية والنامية قوة تفاوضية جيدة في مفاوضاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة، خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة العالمية غير العادلة.

تقليل التبعية وهيمنة الدولار الأمريكي، كما يؤدي الدينار الذهبي إلى المحافظة على أصول وأموال الدول الإسلامية من خطر المصادرة والتجميد من قبل الدول الغربية.

ثانياً: المقترحات:

العمل على تحويل احتياطات الصرف للدول الإسلامية إلى ذهب، لتفادي الخسائر الناتجة عن تدهور العملات الورقية، وهي السياسة التي تتبناها الصين وروسيا والدول الناشئة.

توسيع عدد الدول المتعاملة بالدينار الذهبي، فكلما زاد عدد الدول زادت فعالية الدينار الذهبي. وتسهيل حركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج بين الدول الإسلامية.

تشجيع المتعاملين في التجارة الخارجية بفوترة الصادرات والواردات بالدينار الذهبي.

نشر الوعي حول أهمية الدينار الذهبي، بإقامة ملتقيات وندوات علمية، والدراسات الجامعية، وإبراز مخاطر التعامل بالعملات الورقية وما قد ينجم من خسائر كبيرة في أصول الدول الإسلامية نتيجة انهيارها.

تشجيع التجارة البينية للدول الإسلامية، مما يعطي فرص أكبر لنجاح الدينار الذهبي.

الاستفادة من تجربة ماليزيا في استخدام الدينار الذهبي في مختلف المعاملات كالزكاة والادخار، وتعميم تجربة ولاية كيلانتان الرائدة في هذا المجال.

الهوامش

أقام الاقتصادي روبرت مندل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بدراسة تحت عنوان (**The international monetary system in 21ST century: could gold make a comeback?**) وتوصل إلى

أن الذهب سيكون طرفاً مهماً في النظام النقدي الدولي في القرن الواحد والعشرين. للمحمود علي عامر، المكابيل الأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان دمشق 1997، ص 85.

ⁱⁱⁱ Ahamed Kameel Mydin Meera, **The theft of nations: returning to gold**, Pelandum publications, Malaysia, 2004.

^{iv} World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, London, January 2013, p 38.

^v كانت دعوة مهاتير لتبني الدينار الذهبي رداً على مضاربي العملة الذين تسببوا في انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا، أنظر: Abu Bakr Bin Mohd Yusuf and all, **Implementation of the gold dinar: is it the end of speculative measures?** Journal of Economic Cooperation, 23,3(2002) 71-84, p 2.

^{vi} وهما محافظتا كيلانتان وبيراك، يتم تداول الدينار الذهبي والدرهم الفضي في الحياة اليومية وتتم تسوية المدفوعات. ^{vii} Salmy Edawati Yaacob and all, **Gold dinar As A Supreme Currency: Review Based on the History of Islamic civilization**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 348-356, 2012, p 349.

^{viii} Moussa Larbani, Ahamed Kameel Mydin Meera, **The gold dinar, the next component in islamic economics banking and finance**, IIUM Press, Kuala Lumpur, 2009, p 14.

^{ix} Mahatir Mohamed, **Talking Points for YAB Perdana Menteri, Gold Dinar** (Seminar on 29 – 04 – 2002), 1-4.

^x Larbani, **op-cit**, p13.

www.robertmundell.net/default.asp^{xi}:

^{xii} Luthfi Hamidi, **Would implementation of gold dinar affect trade among OIC countries**, International Association for Islamic Economics, Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 2009, p. 65-66.

^{xiii} Ibid.

^{xiv} Grace H.Y.Lee, **Gold dinar for Islamic countries, economic modeling**, 28 (2011) 1573-1586, p 1575.

^{xv} Abu Bakr Ben Mohd Yusuf and others, **Implementation of gold dinar: is it the end of speculative measures?** Journal of Economic Cooperation, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Jul 2002, Vol. 23 (3). Ankara, Turkey, p. 2-7.

^{xvi} Ahamed Kameel Mydin Meera, **Hedging Foreign Exchange Risk with Forwards, Futures, Options and the Gold Dinar: A Comparison Note**, the Edge, Malaysia, 2002, p.12.

^{xvii} Mundel, **op-cit**.

^{xviii}Muhammad Anwar, **Euro and Gold Dinar: A Comparative Study of Currency Unions**, Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System International Islamic University Malaysia, 2002, p.10.

^{xix}Roy W Jastram, **the golden constant**, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2009, p 73-74.